الأنباء
الاربعاء 10 اكتوبر 2012

المليفي والعصيمي والراشد وعاشور والظفيري أثناء جلسة «نحو تعزيز المواطنة الدستورية»

خلال الجلسة المسائية لمؤتمر الحوار الوطني التي عقدت أمس الأول

الراشد: أتمنى تعديل نظام التصويت من أربعة أصوات إلى صوت واحد

عاشور: المواطن والقوى السياسية والسلطات ستدفع جميعاً ثمن اختراق الوحدة الوطنية

المليفي: وصول أغلبية 2012 مرة أخرى سيؤدي إلى كارثة على المال العام والحريات

العصيمي: جميع وسائل الإعلام المحلية لها دور فعال في نبذ الطائفية والقبلية

الظفيري: الكويت بحاجة إلى إصلاح سياسي شامل وإشهار الأحزاب السياسية

تمنى النائب والوزير السابق علي الراشد ان يكون هناك تعديل لنظام التصويت من اربعة اصوات الى صوت واحد، مطالبا الكويتيين بحسن الاختيار في الانتخابات لكي يصل البلد الى بر الامان، واوضح ان النواب لا يعطون الحكومة فرصة وهم يتشدقون بالفساد والشعارات لمجرد التكسب الانتخابي، ومتسائلا في الوقت نفسه «كيف يقدم استجواب في اليوم الاول لعمل الحكومة؟».

وأضاف الراشد في الجلسة المسائية لمؤتمر الحوار الوطني التي عقدت أمس الأول في فندق الشيراتون تحت عنوان «نحو تعزيز المواطنة الدستورية» وبمشاركة النواب السابقين صالح عاشور واحمد المليفي ومشاري العصيمي وعواد الظفيري، ان الاحساس بالمسؤولية سيحول النصوص التي تتحدث عن العدالة الى واقع، مبينا اننا بحاجة إلى حوار وطني ولم نأت للمزايدة، موضحا ان المشكلة تكمن في التخوين، مثمنا خطوة صاحب السمو الأمير بإقرار خطاب نبذ الكراهية والذي يتناساه النواب بمجرد وصولهم إلى المجلس.

ودعا الى الالتقاء حول النقاط المشتركة مبينا ان الاختلاف رحمة وليس مذموما وهذه هي الديموقراطية ومن أساسياتها، متسائلا: هل دورنا ان نزيد تلك الخلافات ام نقرب وجهات النظر؟ مبينا انه في السابق كان هناك حكماء من الكويتيين يقربون وجهات النظر ويصلحون فلا يجوز اجترار الكلام الذي يثير الفتنة.

واوضح ان الواسطة تكسر المواطنة في نفس المواطن اذ يلجأ لقبيلة او عائلة كي يصل وبالتالي فان السلطة هي المسؤولة عن تفشي هذه الممارسة، مؤكدا أن النواب لا يراقبون بشكل صحيح.

واشار الى رفض المشاركة والنفوذ من قبل معظم الكفاءات الوطنية بسبب الخوف من تعرضه الى اساءات النواب، مؤكدا على ان اصلاح الرقيب يأتي قبل اصلاح الوزير، موضحا في الوقت نفسه ان النواب لا يعطون الحكومة فرصة وهم يتشدقون بالفساد والشعارات لمجرد التكسب الانتخابي فكيف يقدم استجواب في اليوم الاول لعمل الحكومة؟ متمنيا ان يكون هناك تعديل لنظام التصويت من اربعة اصوات الى صوت واحد، مطالبا الكويتيين بحسن الاختيار في الانتخابات لكي يصل البلد الى بر الامان.

من جهة اخرى اشار النائب السابق صالح عاشور الى ان الكويت بحاجة الى اكثر من مؤتمر للوصول الى صورة واضحة لمفهوم المواطنة ونحتاج الى وقفات من اجل الكويت في كل المجالات التي يعاني منها المواطن بالاضافة الى الحاجة الماسة الى خروج العديد من القوانين والتي حتى الآن لم تر النور فلا يمكن الاصلاح بدون الحوار الذي يستوجب مشاركة جميع التكتلات السياسية من اجل سماع الرأي الآخر فالجميع ينشد الاصلاح ولابد من الجلوس على طاولة الحوار على طاولة مستديرة للوصول الى حل لجميع المشاكل، مشيرا الى ان هذا المؤتمر لم يأت الا بسبب عدم استقرار الوضع السياسي والازمات المستمرة منذ 2005 وان الاستمرار في تلاحق الازمات سيهلك مصلحة البلاد والعباد.

واضاف عاشور «ان استمرار الوضع السياسي الحالي ليس من مصلحة احد فالمواطن والقوى السياسية والسلطات ستدفع جميعا ثمن اختراق الوحدة الوطنية وكم من حكومة تشكلت خلال سنة والذي يستوجب ان نجعل الحوار هو الحل الأمثل للخروج من الازمة متسائلا «كيف نحافظ على الدستور؟ فمواد الدستور راقية عند الحديث عن الحريات او تكافؤ الفرص وعندما يشعر المواطن بأن تلك الحريات يستمدها من الدستور سوف يتمسك بها، ولكن اذا شعر بأن الدستور لا يحقق امله في المساواة والعدالة والمنصب او القبيلة او الشيخ او النفوذ السياسي فلن يتمسك بالدستور وهذا الواقع السياسي الذي نعيشه».

وبين انه من اجل الحفاظ على الدستور فلابد لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدورها للحفاظ على المكتسبات، مبينا ان الدستور لابد ألا يخضع لرأي الأقلية او الأغلبية، ولابد من الحفاظ على مواد الدستور التي بها المصلحة العامة ولابد من اللجوء إلى القضاء للحفاظ على الدستور ونحاسب من ينتهك مواده.

وبدوره قال وزير التربية والتعليم العالي والنائب السابق احمد المليفي إنه يجب الاعتراف بالمشكلة ثم مواجهتها، مؤكدا ان هناك اطرافا تتمثل في الحكومة والشعب والبرلمان جزء من المشاكل الحالية التي يجب ان تحلها جميع الاطراف المجتمعة.

وأضاف ان الحكومة مطالبة بحل قضايا الناس، لاسيما إن غالبية الناس غير راضين عن الأداء السياسي الحالي فهم لا يريدون سوى تطبيق العدالة والمساواة وحل المشكلات الاسكانية والصحية، مبينا ان من يخرج من الانتخابات الفرعية ليس مقبولا منه أن يتكلم عن الوحدة الوطنية، متمنيا وجود استجواب عن الصحة والتعليم والإسكان، موضحا في الوقت نفسه انه بوصول الأغلبية البرلمانية مرة أخرى في المجلس القادم سوف تكون هناك كارثة على المال العام والحريات وهو تقييمي لهم.

من جانبه، قال عضو مجلس الامة السابق مشاري العصيمي عندما نتحدث عن المواطنة نجد ان المفهوم اصبح يهتز والمواطن يلجأ الى قبيلته للاحتماء فيها وكأنها هي الدولة، ما اثر تاثيرا سلبيا في مفهوم المواطنة الحقة، فالدستور حفظ حقوق المواطنين عبر مواده والتي تعد غائبة عن التطبيق العلمي والذي يستوجب على الجميع تطبيق مبدأ المساواة على ان يكون المواطنون سواسية في الحقوق والواجبات.

وتحدث عن وسائل الاعلام وقال ان لها دور في نبذ الطائفية والقبلية والبعض منها اصبح هادما في غياب دور الاعلام الرسمي.

وقال رئيس حزب الامة د. عواد الظفيري «ان الإسلام كرس وأصل روح المواطنة، والمواطنة مفهوم له دلالات وهو العلاقة بين الفرد والدولة، وهي الممارسة الكاملة للحقوق والواجبات، وتقوم على اسس كاملة من الحرية ومشاركة في السلطة، وسيادة القانون.

وأضاف الظفيري «ان الكويت اليوم في امس الحاجة الى الترابط ونبذ القبلية والطائفية كما انها بحاجة الى اصلاح سياسي شامل ونحن في حزب الامة نادينا مرارا وتكرارا بضرورة اشهار الاحزاب السياسية بان تكون لدينا حكومة منتخبة، كون الكويت في امس الحاجة الى الاستقرار السياسي خاصة ان الشعب بات مغيبا عن تشكيل الحكومة حتى بات عاجزا عن محاسبتها بالاضافة الى اتباع سياسة عدم تقبل الاخر وعدم تطبيق مفاهيم العدالة وعدم محاربة الفساد بانواعه لافتا الى ضرورة ان تكون هناك اخلاقيات للاعلام لمنع تغلغل الصراع الطائفي والنعرة الطائفية من خلال وسائل الاعلام المختلفة.

● خالد الشمري

جانب من اجتماع كتلة الاغلبية في ديوان السعدون أمس الاول (هاني الشمري)

خلال مؤتمر صحافي عقده الأول بحضور الأغلبية وحركتي نهج وحراك والجبهة الوطنية

السعدون: إقرار الموازنة بمرسوم ضرورة يخالف الدستور وقانون الميزانية وسيتم مواجهته دستورياً

النملان والصواغ والبرغش والحربش في ديوان السعدون

لا يمكن للأمير أن يصدر مرسوم ضرورة ما لم يأت في ديباجته «بعد موافقة مجلس الوزراء»

قال النائب السابق احمد السعدون ان الاجتماع استعرض كل الاحداث في الفترة السابقة وكنا نتوقع ان يصدر مرسوم الدعوة بعد مرسوم حل مجلس 2009 وفقا لقانون الانتخابات القائم خصوصا بعد حكم المحكمة الدستورية، موضحا انه كان هناك رأي موحد وواضح من قبل كتلة الاغلبية ومختلف الكتل والتيارات السياسية بأن ذهاب الحكومة الى «الدستورية» هو محاولة لإيجاد مبرر لخلق حالة الضرورة الهدف منه العبث بالدوائر الانتخابية.

ولفت السعدون في مؤتمر للصحافيين عقب اجتماع الاغلبية والجبهة الوطنية لحماية الدستور وكل من ممثلي حركتي نهج وحراك بديوانه مساء امس الاول، ان الحكومة في تصريح لها على لسان وزير الاعلام قالت «لا تدخلوا في النوايا وان الهدف من الذهاب للمحكمة هو تحصين قانون الدوائر من اي طعن في الانتخابات المقبلة»، مستدركا بالقول: ونحن سلمنا بذلك رغم عدم اقتناعنا، ولكن من خلال الاسباب التي تقدمت فيها الحكومة بالطعن ذكرت ان القانون غير عادل نتيجة للتفاوت غير العادي في عدد الناخبين في مختلف الدوائر فضلا عن الاختيار النسبي للناخبين، موضحا انه جاء حكم المحكمة الدستورية وقضت برفض الطعن، ويفترض بعد الحكم ان القانون تحصن.

واضاف «لكن التوجه الذي كان من البداية للعبث بقانون الدوائر لا يزال موجودا ويتحرك غير عادي» مستدركا بالقول بأنه «لا يمكن للحكومة ان تقدم على ما يخالف حكم الدستورية الذي اعلنوا انهم ارادوه حتى يتحصن القانون».

وبيّن «الآن بعد الكلام الذي تواتر بعد اجتماع مجلس الوزراء والتوجه للتفرد بالسلطة والانقلاب على الدستور نريد منهم ان يقولوا لنا ماهي حالة الاستعجال في قانون خصخصة «الكويتية» الذي اقر منذ 2010 والذي يفترض ان تكون شركة مساهمة، لكن بعد تحميلها خسائر يريدون ان يحولوها الى شركة تملكها الدولة حتى يشتروا 60 طائرة» لافتا الى ان «تعديل هذا القانون لا يتفق مع نص المادة 71 من الدستور الذي ينص على ان تكون هناك حالة غير عادية لا تحتمل التأجيل».

وذكر ان «اقرار الميزانية بمرسوم ضرورة يخالف الدستور وقانون الميزانية، مشيرا الى ان التي شلت الميزانية بتعطيل مجلس الامة واجراء الانتخابات»، مضيفا ان «قضية الرياضة كانت تدور في المجلس منذ سنوات طويلة واقر القانون في 2007 والان يتحدثون عن عبث وقانون مسخ، وايضا يتحدثون عن الوحدة الوطنية، متسائلا من الذي يترك الناس والمؤسسات التي تضر بالوحدة الوطنية اليست هي السلطة؟

وقال «يأتوننا بعدها بالطامة الكبرى وهي التوجه لتعديل قانون الانتخابات، ويظهر لنا بعض الوزراء انهم يلتزمون بحكم المحكمة الدستورية، بعدها يصرحون بأن الامر لدى سمو الامير»، موضحا انه «لا يمكن ان يصدر مرسوم بقانون حتى وان مارس سمو الامير هذه السلطة ما لم يأت في ديباجته «بعد موافقة مجلس الوزراء»، وهنا اقول لمن يريد من الوزراء ان يحسب له عند الشعب الكويتي موقف، انه ليس له موقف لأن ما سيحصل هو انقلاب على الدستور ونعني ما نقوله».

واضاف ان «اي محاولة عبث في قانون الانتخابات هو تأكيد الانفراد بالسلطة وتأكيد لاصدار اي مراسيم تخالف الدستور، انه امر لن يمر دون محاسبة اي احد في السلطة ولن يتم»، مبينا انه «ستتم مواجهة هذا الامر دستوريا، فالهدف هو الانقلاب على الدستور والغاء القانون وايجاد مثل هذه السابقة».

وقال ان «الاجتماع تناول تحديد خطوات مواجهة محاولات الانفراد بالقرار والسلطة والذي سنعترضه ونواجهه بكل ما نمتلكه من سلطة دستورية»، موضحا ان «اول لقاء في مواجهة هذا الامر هو في ندوة بديوان النائب السابق سالم النملان يوم الاربعاء بمنطقة جابر العلي، وسنقول في ديوانية النملان سنستعمل حقنا كما ورد في القانون وهو ان الديوانية وما امامها من ساحة هو مكان يمكن الجلوس فيه ومناقشة مختلف القضايا فيه، فالدعوة للشعب الكويتي حيث ان القضية لا تتعلق بكتلة الاغلبية او بقانون الدوائر بل بكل القوانين التي مارس فيها الحكم والسلطة والحكومة وتتعارض مع المادة 71 من الدستور، فالحضور للندوة عبارة عن رسالة لرفض هذا التوجه في انتهاك وتنقيح الدستور».

وبيّن ان اللقاء الثاني سيكون يوم السبت القادم في ديوان النائب السابق محمد الخليفة بمنطقة الجهراء وبنفس الطريقة سيشمل الساحة خارج الديوانية، مضيفا «وسيكون لقاؤنا الثالث في ساحة الارادة يوم الاثنين المقبل والذي نتمنى ان يكون حاشدا ليوصل الشعب الكويتي رسالة كما فعل في شهر 11 السنة الماضية».

وتابع: ان «قدرنا ان نستمر في مواجهة هذا النهج الانقلابي وهذه المحاولة في التعديل والعبث بالدستور»، وشدد على ان كل وزير في الحكومة الحالية يتحمل مسؤوليته، لانه لا يمكن ان يصدر مرسوم بقانون قبل ان يعرض على مجلس الوزراء وموافقته، واختتم بقوله «الله يحفظ هذا البلد بالمحافظة على دستورها وليس العبث به».

الحضور في الاجتماع

أحمد السعدون، خالد السلطان، سالم النملان، عادل الدمخي، عبدالرحمن العنجري، خالد الطاحوس، جمعان الحربش، فلاح الصواغ، عبدالله البرغش، عبدالله الطريجي، محمد الخليفة، عبداللطيف العميري، مسلم البراك، وليد الطبطبائي، اسامة المناور، نايف المرداس، محمد الدلال، علي الدقباسي، فيصل اليحيى، مبارك الوعلان، حمد المطر، خالد شخير.

وحضر الاجتماع النائب الاسبق ناصر الصانع وممثلون عن الجبهة الوطنية لحماية الدستور، و«نهج» و«حراك».

● سلطان العبدان

طالبوا بإعطاء المستحقين حقهم

قوى 11/11: السلطة التشريعية تخاذلت عن حل قضية البدون

طالب الأمين العام لقوى 11/11 ناصر الشليمي وزير الداخلية بضرورة احالة مسؤولي الجهاز المركزي لشؤون المقيمين بصورة غير قانونية الى المحكمة وذلك لعدم حلحلتهم قضية البدون حتى الآن.

واضاف الشليمي في الموتمر الصحافي تحت عنوان «ازمة البدون بين عراقيل الحكومة وتقاعس النواب» في الاندلس ان قضية البدون اصبحت تشغل هاجس البلد وتركها من دون حل يؤكد لنا ان الوضع الاجتماعي بالكويت مهدد بالخلل.

وأشار الشليمي الى ان هناك «بدون» تجاوزوا الـ 35 الفا مستحقون للجنسية باعتراف رسمي من وزارة الداخلية واللجنة المركزية التي قامت بوضع قيود أمنية عليهم دون مستند، الامر الذي يجعل وزارة الداخلية شريكة معهم في رفضها لإحالتهم للقضاء.

وطالب الشليمي وزير الداخلية بضرورة إحالة اعضاء الجهاز المركزي للمحكمة وذلك لعدم إعطاء المستحقين حقوقهم والتستر عليهم، مشيرا الى ان حل قضية البدون يجب ان يكون بشكل إنساني ومدني وليس بوليسيا.

واكد الشليمي ان السلطة التشريعية قد تخاذلت عن حل قضية البدون منذ عقود، كاشفا ان قانون تجنيس العسكريين المشاركين في الحروب قدم 28 مرة «بيسكت كوبي» من 2006 ولم ير النور حتى الآن.

وأشار الشليمي الى اننا قد ساهمنا في صياغة قانون الحقوق المدنية للبدون وقدم 11 مرة في المجلس ولكنه أيضا لم ير النور حتى الان، مؤكدا ان عدم إقرار القوانين يؤكد لنا ان هناك نوابا كانوا يتاجرون بقضية البدون بتواطؤ حكومي بارز في المشاركة بعدم حل قضيتهم منذ عقود.

مشيرا الى ان كل من سيتحدث الان عن قضية البدون كاذب حتى يثبت القول عملا وفعلا.

وبدوره قال رئيس المكتب السياسي بالقوى مطلق العبيسان ان الكويت موقعة على اتفاقيات دولية وإنسانية في منظمة الامم المتحدة التي أعادت الشرعية للكويت من الغزو الصدامي.

وأضاف العبيسان ان الكونغرس الأميركي وبعض نوابه باتوا يعرفون ما يجري في الكويت لهذه الفئة، مطالبا بضرورة الإسراع في ايجاد حلول قبل ان يصل الامر للتدخل الاجنبي في الكويت.

واكد العبيسان ان قضية البدون باتت الان في ملعب الشعب خاصة بعدما فقدنا الأمل بمجالس الامة وحكوماتها، لافتا الى ان الثقة قد فقدت في نواب الرابعة بالذات.

وطالب العبيسان مؤسسات المجتمع المدني بضرورة التحرك لانصاف هذه الفئة خاصة ان ملفات 35 الف منهم جاهزة ومعلنة باعتراف الدولة.

● خالد الشمري

المويزري: التاريخ سيلعن من يتسبب في إدخال وطننا في نفق مظلم

شعيب المويزري

أكد النائب السابق ووزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون مجلس الامة السابق شعيب المويزري ان الفلوس واللصوص هما السبب الرئيسي للازمات التي تجري في البلد، لافتا الى ان الدولة انعم الله عليها بثروات لا تعد ولا تحصى فخطط اللصوص بكل الوسائل لسرقة هذه الثروات.

وقال المويزري في تصريح صحافي: ان اللصوص نشروا الفتن بين شعب احب بعضه البعض وتجاوروا في السكن وتناسبوا وكانوا على قلب واحد واصبحوا مثالا نادرا ابهر شعوب العالم بوحدته وتماسكه وحبه لوطنه. واضاف المويزري: ولكن هذا ازعج اللصوص فخلقوا الفتنة بين فئاته وقبائله وعائلاته لكي ينشغلوا عما يجري في وطنهم ولم يكتف هؤلاء اللصوص بهذا بل سعوا لتدمير الوطن فخربوا مستشفياته ومدارسه وطرقه وكل مشاريعه واوقفوا نهضته وعبثوا في اقتصاده. وزاد المويزري قائلا: ان هؤلاء اللصوص تجاوزوا على قوانين الدولة وحاولوا تحويلها لعزبة يمتلكها مجموعة من الاشخاص، كل ذلك لاجل سرقة فلوس الشعب، وتابع متسائلا، واقول لكل اهل الكويت الى متى يستمر اللصوص في سرقة الفلوس؟ واختتم المويزري تصريحه بقوله: سيلعن التاريخ من يتسبب في ادخال وطننا في النفق المظلم وأسأل الله ان يحفظ الكويت واهلها من جهل الجاهلين وحق الخبثاء وناقصي العقل والحكمة وحسافة عليك يا وطن.